الصلف

جورج شاهين

طارق متري: لا بديل من القرار 1701 أو تعديله بسبب تركيبة مجلس الأمن وما أصابه من شلل

فرض التفاهم الدولي والاقليمي على اعتبار ان العودة الى القرار 1701 الصادر في 11 آب 2006 واستكمال تنفيذه ليكون مخرجا وحيدا لوقف العدوان الاسرائيلي على لبنان، بعدما قال بتجميد العمليات العسكرية قبل 18 عاما ولم يرق الى مرتبة التوصل الى اتفاق على وقف للنار، مما فتح جدلا حول شكله ومضمونه ومدى صلاحيته

لانه كان الموفد الرسمي للحكومة اللبنانية الى مجلس الامن لتمثيلها في المفاوضات التي ادت الى صدور القرار 1701، وللغوص في ما هو قائم من خيارات وما هو متوقع من خطوات من جوانبها المختلفة، التقت "الامن العام" الوزير السابق طارق متري.

■ قبل البحث في مصير القرار 1701 هل تعتقد ان لا مخرج لوقف الحرب سوى بالعودة اليه؟

□ هو القرار الوحيد الموجود بين ايدينا، والذي اوقف الاعمال العدائية بعد 33 يوما من الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان، لكنه صدر تحت الفصل السادس وليس السابع، ولا قوة اكراهية له وليس نافذا في ذاته ولا قوة انفاذ له. كما ان تطبيقه هو بنسبة عالية بيد الدول المعنية به، اسرائيل ولبنان، فيما القوات الدولية في الجنوب ليست قوات مراقبة فحسب، بل هي قوات مهمتها مساعدة الجيش اللبناني في بسط سلطته الشرعية على اراضيه.

■ هل ما زالت الظروف متوافقة مع قال به القرار 1701 فيما المطلوب استكمال تنفيذه حتى وقف اطلاق النار؟

□ في العام 2006 طالبنا بوقف اطلاق النار، واقصى ما نلناه وقف الاعمال العدائية وافترض يومها انه تمهيدا لوقف اطلاق النار. عندما كنت اسأل الوزراء الذين حضروا جلسة مجلس الامن الاخيرة التي اقرت القرار، والامين العام، من موقعي كمبعوث خاص للحكومة اللبنانية الى مجلس الامن، متى سنصل الى اصدار قرار اخر بوقف النار قالوا لي بعد شهر او شهرين، وقد مرت 18 سنة ولم نصل الى هذه المرحلة. صحيح، توقفت الاعمال العدائية ما خلا عمليات عسكرية قام بها حزب الله في مزارع شبعا المحتلة وليس في اماكن اخرى، وخرق الخط الازرق جوا من اسرائيل، وهذا موثق.

■ منذ انسحاب اسرائيل عام 2000 بدأ ترسيم خط الانسحاب الازرق، فلماذا لم ينجز حتى اليوم؟

□ لم اطلع على المفاوضات التي تلت الانسحاب عبر المفاوضات او عبر الموفدين الاخرين. وينسب الى المبعوث الرئاسي الاميركي آموس هوكشتاين كلاما - كنا ننتظره من العام 2006 بما تضمنه القرار 1701 - مجرد اشارة بعدم العودة الى الخط الازرق، ذلك ان المطلوب العودة الى حدود 1923 الدولية، واتفاقية الهدنة عام 1949. القرار 1701 اشار الى ذلك وبقي الخط ازرق، وقيل لنا ان بعض التعديلات ممكنة في المفاوضات. كل هذه الامور لم تعد مطروحة بفعل الغزو الاسرائيلي الاخير للبنان والقصف على مساحة لبنان.

■ كيف تفسر التهديدات الاسرائيلية للقوات الدولية باخلاء مواقعها؟ وهل من هواجس جديدة؟

□ طبعا، معروف ان دولة اسرائيل نشأت بقرار من الجمعية العامة للامم المتحدة، الا ان علاقتها بها اضطربت منذ اكثر من 20 عاما. وازدادت حدة عدائها لها في السنوات الاخيرة لاسيما بعد حرب غزة. لا بل اعتبرت ان اليونيفيل من خلال وكالاتها لاسيما الاونروا عدوا لها، كما اعتبرت امينها العام انطونيو غوتيريش شخصا غير مرغوب فيه. وقد جاءت الاعتداءات المقصودة على اليونيفيل، لتؤكد هذا الموقف العدائي لها. لكن في ظني ثمة سببان آخران: انها لا تريد ان يكون هناك شاهد على الغزو الذي تقوم به لتدمير القرى وقتل المدنيين. والسبب الثاني قد يكون متصلا بالتصور الاسرائيلي السياسي لمستقبل المنطقة. ففي حال التوصل الى وقف لاطلاق النار وما يليه من ترتيبات بموجب قرار دولي جديد، او بموجب الحالي لا تريد للقوات الدولية دورا في المنطقة على منوال ما قامت به منذ 18 عاما.

■ عبّرت عن اعتقادك بصعوبة الاتفاق على قرار جديد بسبب الشلل في مجلس الامن؟ وماذا عن القرار الصادر في 10 حزيران في شأن وقف النار في غزة ولم ينفذ بعد؟

□ هناك مشكلتان في مجلس الامن، اولها ان اجمع المجلس على قضية في ما يخص الصراع العربي - الاسرائيلي وما يعني حروب اسرائيل على غزة ولبنان، فان اسرائيل تجاهلت قراراتها لأن ما من قوة، لاسيما الولايات المتحدة، قد مارست عليها ضغوطا حقيقية. لذلك لم تغير الواقع بقوة ذاتها، بل بقوة الضغط الذي يمارسه المجلس، وهو ما لم تفعله واشنطن. السبب الثاني معروف وبسيط، انها درجت على ممارسة واشنطن الفيتو كلما تطرق البحث الى قضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي في مجلس الامن. لذلك، قد يكون صعبا لا بل مستحيلا ان يصدر مجلس الامن قرارا آخر غير 1701. هذه ليست نبوءة، ولا ارجح ذلك، لكنه احتمال قائم ولو كان ضعيفا. اما في شأن عدم تنفيذ القرار الاخير لوقف النار في غزة، فهو دليل على ان واشنطن لم تمارس الضغط الكافي لتنفيذه، واسرائيل لا تكترث لهذه القرارات ولا تلك الصادرة عن الجمعية العامة مع انها مدينة لها في نشأتها.

■ اشرت سابقا الى ان ثمة بنودا ملتبسة في القرار 1701، وقد تسببت بخرقه من جهات عدة، فما الذي قصدته؟

□ احار ان استخدم اي عبارة، كأن اقول ملتبسة او هشة، لكن هذا القرار الذي صدر تحت الفصل السادس فيه قدر من الالتباس والهشاشة. هذا امر معروف في قرارات مجلس الامن، وما من قرار من قراراته نفذ بحذافيره، لأن تطبيقه طالما

وزير الخارجية الاسبق الدكتور طارق متري.

> **الاعتداءات المقصودة على اليونيفيل تترجم موقف اسرائيل العدائي ورفضها وجود اي شاهد**

انه تحت الفصل السادس لا يتم سوى على ايدي الدول المعنية به. الالتباس في القرار ناجم عن قوله بوقف الاعمال العدائية تمهيدا لقرار وقف النار. هنا مرد الالتباس، فالفقرة الثامنة منه دعت لبنان واسرائيل للعمل على وقف اطلاق النار استنادا الى مجموعة من المبادىء، ومنها اخلاء منطقة جنوب الليطاني من السلاح والمسلحين غير تلك التي يمتلكها الجيش اللبناني واليونيفيل، وتركت المواعيد على عاتق الطرفين بدلا من ان تحدد موعدا لتطبيق ذلك. قام لبنان بتطبيق ذلك بمعنى مختلف وملتبس يوحي بتنفيذه.

صحيح انه ارسل الجيش لفرض سيطرته على المنطقة بالتعاون مع اليونيفيل بحجم من القوى من دون التزامه نشر 15 الف جندي. الامر الثاني ان السلاح لم يسحب، لكنه لم يظهر في المنطقة وحتى الخط الازرق حتى 8 تشرين الاول الماضي.

■ تحدث البعض عن عدم الحاجة الى العودة الى القرار 1559 عشية جلسة مجلس الامن كانت مخصصة للبحث في مصيره؟ فهل يمكن تجاوزه؟

□ صحيح هي جلسة دورية تعقد كل 6 اشهر وتقول الشيء عينه في كل مرة. لنعد الى هذا القرار الصادر في ايلول عام 2004 وهو تحت الفصل السادس، يدعو الحكومة الى تطبيقه وحل جميع الميليشيات ونزع سلاحها، وهو ما لم تقم به الحكومات المتعاقبة لاسباب مختلفة. لا بل هناك من يقول ان هناك حكومات اعطت حزب الله نوعا من الشرعية عبر عبارة الحق في المقاومة في البيانات الوزارية، وهي تشير الى الحزب بالتاكيد لأنه ليس هناك غيره في هذا الوضع. اذا، الحكومة هي التي لم تنفذ القرار 1559 لاعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية. فحين يأتي القرار 1701 على ذكر القرار 1559 امر تقليدي، ذلك ان كل قرار يأتي على ذكر القرارات ذات الصلة. لكن الفقرة بهذا العنوان جاءت ضعيفة وغير ملزمة وربطت التنفيذ بالقرارين 1559 و1680 واتفاق الطائف. الاهم هنا ربطه باتفاق الطائف لأنه اتفاق بين اللبنانيين وليس مجرد قرار اممي، ولذلك فان تنفيذه يقع على عاتق الحكومة اللبنانية وهي تستنسب موعدا من دون ان يفرض ذلك من اي جهة. اما الان، فان الحديث عن 1559 هو في السياسة، لأن السؤال الحقيقي، هل هو موعد النقاش حول هذا السلاح والسياسة الدفاعية؟ الجواب نعم بالتاكيد، وكان يجب القيام به من قبل. اما اليوم فالوضع مختلف، وما هو مطلوب امور ثلاثة: اولها التأكيد على تضامننا ◄

◄ الوطني واخوتنا الانسانية كلبنانيين، هذه الحرب الاسرائيلية ليست ضد حزب الله انما هي ضد لبنان. فما يصيب الجنوبيون يصيب اللبنانيين الاخرين. وثانيها ان اللبنانيين مجمعون على ضرورة وقف النار، وعلى الديبلوماسية اللبنانية التشديد على هذه الاولوية الجامعة. الامر الثالث انه في ظني بات محط اجماع بأنه لا يمكن الاستمرار في حال شلل المؤسسات وتفككها، لذلك علينا انتخاب رئيس للجمهورية لكي يشكل مدخلا الى اعادة تكوين السلطة الشرعية وممارسة دورها بكامل مواصفاتها.

■ قلت انه قد يتعرض القرار 1701 لتعديلات محتملة في مقدمته، ويسقط ذلك القرارات السابقة؟

□ انا وانت نتحدث عن الموضوع هذا ونقول انه لا قرار غيره، وترجيح صدور قرار آخر بعيد المنال. لكن المشكلة ان اهداف الحرب بالنسبة الى اسرائيل تغيرت، فهي تقول تارة بأنها مستمرة حتى القضاء على حزب الله كما قالت في غزة بأنها للقضاء على حماس، وقد مر عام كامل ولم تقض عليها وهي في اعتقادها ان القضاء على حزب الله ممكن، ولن يكون في متناولها. لقد تحدثت مرات اخرى عن اعادة تشكيل لبنان والمنطقة لأنها ترى ان حربها على لبنان هي جزء من حرب اقليمية ضد ايران واذرعتها. وهو امر يذكرني عند الغزو الاميركي للعراق ولم يتغير وجه المنطقة الا بمعنى زيادة حال الدمار والقتل والفوضى والخراب. لذلك، وربطا باهداف اسرائيل الغامضة، لا يبدو ان القرار 1701 في نظرها هو المخرج، فيما لم نعرف اي مخرج سياسي تقترحه. فهي لم تتحدث بعد عن اتفاق لوقف النار وشروطها.

■ هددت اسرائيل في لحظة ما بالانسحاب من اتفاق الترسيم البحري، هل ان ذلك ممكن، وهل ينعكس على تثبيت الحدود البرية وفق خارطة الـ23؟

□ انا لا ارجح ذلك، طالما ان اسرائيل تستخدم كل لغات التهديد والتهويل وليس بالفم، بل بالحديد والنار، الا انني لا استغرب ان يستخدم كلام من هذا النوع في سياق الحرب الشاملة على لبنان. لكن هل يعني ذلك انهم يريدون نقض اتفاق الترسيم البحري، وما اعتقده انه لا مصلحة لهم في ذلك.

> **القرار 1701 صدر تحت الفصل السادس وليس السابع ولا قوة اكراهية له**

■ هل تعتقد ان هناك عائقا سببه عدم وجود رئيس للجمهورية؟ وهل ترى ضرورة انتخابه قبل وقف النار ام بعده؟

□ طبعا ان وجود الرئيس يعزز من موقع لبنان التفاوضي بوجود سلطة بكامل مواصفاتها الدستورية. يحاول رئيسا المجلس النيابي والحكومة ان يفاوضا باسم لبنان، لكن شرعية المفاوض اللبناني تتعزز بوجود الرئيس. الاهم من ذلك، ان بعض الدول وليس فقط اسرائيل، تنظر الى الحرب وكأنها بينها وحزب الله، وان لبنان مجرد ساحة او صحراء او جزيرة تقع عليها هذه الحرب. لذلك، اعتقد انه من الصعب ان ننتخب الرئيس قبل وقف النار يسبب الجدلية بين الخطوتين. في ظني سيتيسر ذلك من بعده، فانتخابه مسألة بسيطة، اذ يكفي ان يلتئم المجلس لانتخابه في جلسة مفتوحة ولينتخب من ينتخب.

■ هل من تصور لديك لما يسمى اليوم التالي للحرب في لبنان وغزة؟

□ لا يوجد لدي او لدى آخرين مثل هذا التصور لسبب بسيط، طالما ان اهداف اسرائيل السياسية والعسكرية النهائية من عدوانها غير واضحة، فمن الصعب فتح باب المفاوضات. وطالما ان الافق مسدود، فانه لن يفتح الا بالضغط الاميركي وهو ما لم نره لا في غزة ولا في لبنان. لا اعرف اذا كان الامر سيتغير بعد الانتخابات الرئاسية الاميركية.